

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

المصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإيهم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلمان
وعضوية القضاة السادة

أحمد المومني ، محمد متروك العجارمة ، جميل المحادين ، أحمد الخطيب

المميز :-

وكيله المحامي

المميز ضده :- الحق العام .

بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٩/٢٦١ فصل ٢٠٠٩/٣/٣٠ القاضي : (بتجريم
بجناية هناك العرض خلافاً للمادة ٢٩٧ عقوبات .
المتهم

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة ما يلي :-

عملاً بأحكام المادة ٢٩٧ من قانون العقوبات وضع المجرم
بالاشتغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات والرسوم محسوبة له مدة
التوقيف ونظراً لإسقاط الحق الشخصي الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً من
الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بأحكام المادة ٩٩/٤ عقوبات تخفيض العقوبة
بحقه لتصبح الحبس لمدة سنة واحدة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وحيث
إنه مكفول تركه حراً لعين اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزئية

رقم القضية :

٢٠٠٩/٢١٢

۸۰. ...

۸۱. ...

۸۲. ...

۸۳. ...

۸۴. ...

۸۵. ...

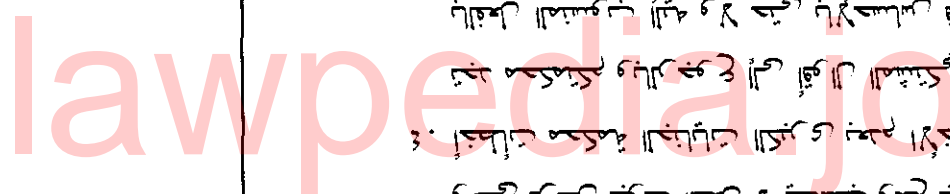
۸۶. ...

۸۷. ...

۸۸. ...

۸۹. ...

۹۰. ...

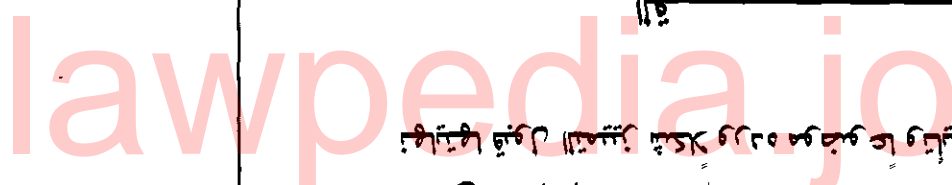


- : ۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸

[۱۶۸/۶۰۰۸]
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸

۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸

القانون



۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸

۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸

۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸
۱۶۸/۶۰۰۸

بأنه وبحود الساعة السادسة من مساء يوم ٢٠٠٨/٤/٨ وأثناء أن كان المجني عليه والبالغ من العمر ٢٠ سنة نائماً في الكراج على فرش ياص يعمل فيه والواقع في المدينة الصناعية بمدينة اربد وكان في الكراج كل من والذين يعملان معه في نفس الكراج دخل المتهم ، إلى الكراج لاستخدام الحمام من اجل الوضوء وبعد ذلك اقترب من المجني عليه وهو نائم وأخذ يحرك بقضيبه على فم ووجه المجني عليه وبعدها أعاد قضيبه إلى مكانه وأعلق سحاب بنطلونه وغادر المحل بعد أن أدى الصلاة وبعدها بربح ساعة استيقظ المجني عليه وعلم بالأمر من قبل الشاهدين وقدم بالشكوى وجرت الملاحقة .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على هذه الواقعة ووجدت أن ما قام به المتهم من أفعال بحق المشتكي سحاب بنطلونه وإخراج قضيبه منه ووضعه على فم المشتكي وهو نائم وتحريكه مستغلاً بذلك نوم المشتكي ،خالد وبحضور الشاهدين ومغادرته بعد ذلك .

هذه الأفعال الصادرة من المتهم خدشت عاطفة الحياء العرضي لادى المجني عليه لكونها استطالات إلى موطن صفته التي يحرض عليها وعدم التقرب بها ولا يدخر وسعاً في الدفاع عنها وأنها بالتالي تشكل سائر أركان وعناصر جناية هناك العرض طبقاً للمادة ٢٩٧ عقوبات وطبقاً لما ورد بإسناد النيابة العامة .

وفي ضوء ذلك قضت وعملاً بالمادة ٢٣٢ من الأصول الجزائية تقرر المحكمة تجريم المتهم بجناية هناك العرض خلافاً للمادة ٢٩٧ عقوبات .

و عطفاً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة ما يلي :-
 عملاً بأحكام المادة ٢٩٧ من قانون العقوبات وضع المجرم بالإشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاثة سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ونظراً لإسقاط الحق الشخصي الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً من الأسباب المخففة التقديرية و عملاً بأحكام المادة ٤/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة بحقه لتصبح الحبس لمدة سنة واحدة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وحيث انه مكفول تركه حراً لعين اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

بهذا القرار قطعاً فيه تمييزاً

لم يرض المتهم

للأسباب المبسوطه باللائحة المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٤ .

وفي الرد على أسباب الطعن التمييزي :-

وعن هذه الأسباب جميعاً وفيها يعنى الطاعن على محكمة الجنايات الكبرى خطأها فيما توصلت إليه من نتائج واستخلاصات .

وبالرغم من أن ذلك يشكل طعناً في الصلاحية التقديرية لمحكمة الجنايات الكبرى بوصفها محكمة موضوع ولا رقابة عليها فيما توصل إليه من نتائج واستخلاصات إلا أن ذلك مشروط بسلامة النتائج والاستخلاصات التي توصل إليها .

وحيث نجد أن البيئة الرئيسية في هذه الدعوى هي أقوال الشاهدين

ومن لتفريق أقوال هذين الشاهدين نجد أن أقرالهما جاءت متناقضة مع بعضها البعض ولا يبنى عليها حكم ولا تشكل بالاستناد إليها قناعة ذلك أن الشاهد ذكر أمام المحكمة صفحة ٣ انه شاهد المتهم بعد أن ترضاً قد حضر إلى المشتكى وهو نائم يخرج شيء من بنطلونه ووضعته على شفافيف المشتكى ثم قام بعدها بالصلاة ثم يقول أن زميله الشاهد معصم قد اخبره أن الشيء الذي أخرجه المتهم هو قضيبيته - ثم يقول أن المتهم كان واقفاً بجانب المشتكى حينما قام بغطائه بينما يذكر هذا الشاهد أمام قاضي الصلح صفحة ٧ أن ما قام به المتهم من أفعال كان يعد أن غسل يديه ووجهه أي لم يكمل الرضوء بينما ذكر أمام محكمة الجنايات انه أكمل الرضوء وكذلك ذكر أمام قاضي الصلح انه شاهد المتهم يخرج عضوه التناسلي بينما ينفي ذلك أمام محكمة الجنايات الكبرى ويقول أن زميله قد أخبره بذلك .

وكذلك أن هذان الشاهدان يذكران أن المتهم كان واقفاً والمسافة بينه وبين المجني عليه ٣٠ سم فكيف يتصور أن يصل قضيبي المتهم فم المشتكى .

وكذلك فإن الشاهد يذكر أمام المحكمة أن المتهم بعد أن ترضاً أحضر سجادة الصلاة وقام بمدّها أمامه من اجل أن يصلح وكانت المسافة بينه وبين المشتكى متر تقريباً وبأن المشتكى حاول تصوير ذلك للمحكمة بأن المتهم قد

